مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التحولات الديمقراطية في أفريقيا
اسم الكاتب: أ.م.د. خيري عبدالرزاق جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6790
تاريخ الاسترداد: 2026/04/16 00:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحولات الديمقراطية في افريقيا

الأستاذ المساعد الدكتور
خيري عبد الرزاق جاسم
قسم الدراسات الافريقية-مركز الدراسات الدولية
جامعة بغداد

المقدمة

لم تعرف دول القارة الافريقية-الا في حالات نادرة-انتقالاً سلساً او سلمياً للسلطة. فافريقيا ورثت النظم التسلطية التي تميزت سياستها بعد الاستقلال باحتكار السلطة السياسية على ايدي القلة وتحجيم مشاركة الجماهير الافريقية وهو الذي جعل الصراع على السلطة في معظم الاحوال عنيفاً اذ اخذ شكل الانقلابات العسكرية والحروب الاهلية.

استمرار شكل الحكم في افريقيا مؤطراً باطر التسلطية والاستبداد، سهل انكشاف القارة امام التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها النظام السياسي الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي، وصارت افريقيا ساحة مكشوفة لاسباب داخلية وخارجية امام التغيرات التي عصفت بها.

وتبعاً لذلك عرفت بلدان القارة موجة من التحولات الديمقراطية، تمايز وقعها بين دولة واخرى من دول القارة. وصارت تلك التحولات بمثابة استجابة لمتطلبات خارجية، وقفز على واقع بلدان القارة نفسها، لذلك صار من المؤكد ان مخارج تلك العملية ستكون متباينة النتائج في وقعها على مستوى النظم السياسية والمجتمعات الافريقية.

كل ذلك دفعنا الى دراسة التحولات الديمقراطية في افريقيا بالانطلاق من تحديد "مفهوم الديمقراطية" المراد تطبيقه على بلدان القارة الافريقية، ثم نحاول تسليط الضوء على ملامح الحركة الديمقراطية في افريقيا منذ ما قبل الحقبة الاستعمارية، وما هو دور الحقبة الاستعمارية في عرقلة او انجاح التجربة الديمقراطية وتكوين اسسها وترسيخها في المجتمع الافريقي، وبعد تحديد تلك الملامح وبالانطلاق من المرحلة الاخيرة التي تعاصرها البلدان الافريقية اليوم

سنعمد الى الاشارة الى التجارب التي شهدتها القارة الافريقية ومن خلال تحديدها سنعمل على الاشارة الى وقع التجربة من حيث النجاح او الفشل، وفي المحاولة الاخيرة سنحدد معوقات التحول الافريقي بالانطلاق من الواقع الداخلي لافريقيا، ودور العامل الخارجي في عرقلة او انجاح تلك التجربة.

تمهيد
في الديمقراطية

لا يوجد اتفاق بين الكتاب والمفكرين والمهتمين بالديمقراطية على تحديد دلالة مصطلح "الديمقراطية" ككلمة وكمفهوم، وبالتالي "لا تحمل معنى واحداً ثابتاً متفقاً عليه[١]. فالديمقراطية بحسب معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية هي "نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الانسانية ويقوم على اساس مشاركة اعضاء المجتمع في ادارة شؤونه وتتخذ هذه المشاركة انواعاً مختلفة"[٢]. في حين تحدد دلالة الكلمة من كتاب امريكان بانها "نظام سياسي يكون الشعب فيه مصدر السلطات، وتتيح فيه المؤسسات للاغلبية نظرياً على الاقل ان تملي اهم الخطوط الرئيسية للسياسة. وكان اللفظ في الاصل يعني الحكم المباشر للشعب"[٣].

الملاحظ ان تحديد دلالة الكلمة من كتاب امريكان، طرأ عليه تغير مع نهاية الحرب الباردة ليتكيف مع مستجدات عالم ما بعد الحرب الباردة وسيادة الهيمنة الامريكية على العالم، "حتى صارت اول مبادئ حكومة الموجة الثالثة هو سلطة الاقليات الذي يعبر ان قاعدة الاغلبية التي كانت القاعدة الشرعية الرئيسة لحقبة الموجة الثانية قد ماتت واندثرت[٤].

وبالتالي، لم تعد قاعدة الاغلبية ملائمة كمبدأ شرعي صحيح، فهي ايضاً لم تعد انسانية او ديمقراطية في المجتمعات المنتقلة الى الموجة الثالثة[٥].

---

(١) جورج جقمان "الديمقراطية في نهاية القرن العشرين:نحو خارطة فكرية"، في مجموعة باحثين، حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٧.

(٢) معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها-سلسلة وثائق ودراسات التنمية الاجتماعية-الامانة العامة-ادارة العمل الاجتماعي، جامعة الدول العربية، نيسان/ابريل، ١٩٨٣، ص٤٧.

(٣) ماكس سكيدمور، مارشال كارترووانك، كيف تحكم امريكا، ترجمة نظمي لوقا، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨، ص٣٤٣.

(٤) الفن توفلر، حضارة الموجه الثالثة، ترجمة الشيخ قاسم، دار الكتب الوطنية، بنغاري، ١٩٩٠، ص٤٥٨.

(٥) المرجع نفسه، ص٤٦٠.

عدم الاتفاق بين الكتاب والمفكرين والمهتمين بالديمقراطية على تحديد دلالة المصطلح يعبر عن وجود مدارس ايديولوجية متباينة الرؤى والتصورات في تحديد "الديمقراطية"، وبالتالي جاء تحديدها للمفهوم انطلاقاً من خلفية ايديولوجية محددة.

هذا يعني وجود الكثير من المفاهيم لمفهوم "الديمقراطية"، كالمفهوم الليبرالي والمفهوم الماركسي والمفهوم اليساري غير الماركسي، فضلاً عن توجهات رئيسه بين مفكري ومنظري الحركات الاسلامية تجاه مسألة الديمقراطية[٦].

وفي هذا المقام سنعمد على تحديد "الديمقراطية" بمعنى النظام الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي، على اساس انه النموذج الذي تريد الولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الرأسمالية فرضه على بلدان العالم الثالث عموماً وافريقيا خاصة.

وبحسب فوكوياما فان "الديمقراطية بمعنى النظام الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي هي الان دون منازع في العالم، ودون غريم ايديولوجي يمكن ان يشكل خياراً حياً على نطاق عالمي، ومن غير المتوقع ان يظهر غريم اخر في المستقبل، بهذا تم وصول الانسانية الى نهاية التاريخ[٧].

وصار المنطق الغربي هو السائد ويطلق الاحكام على مختلف الانظمة بدلالة الاقتراب او الابتعاد عن المنطق الليبرالي للديمقراطية، وبحسب ذلك المنطق"فان افريقيا وهي اقل المناطق تطوراً في العالم فهي تمتلك قليلاً من الديمقراطيات الحديثة لكن استقرار هذه الديمقراطيات امر غير مؤكد"[٨]

عليه يعبر المحور المؤسسي الغربي عن وجهة نظر المؤسسات الحاكمة والمتنفذة في المجتمعات الغربية تجاه الديمقراطية.ويقصد"بالمؤسسة" هنا الحكومات واجهزتها المختلفة، ومراكز القوى الرئيسة في المجتمعات الغربية، وانعكاس وجهات نظرها في اعمال وسياسات ومنشورات ومراكز بحث ومؤسسات تنمية

---

(٦) يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات او توجهات رئيسة بين مفكري الحركات الاسلامية ومنظريها تجاه مسألة الديمقراطية، التوجه الاول: يرفض الديمقراطية جملة وتفصيلاً لانها "مناقضة ومخالفة لما جاءت به العقيدة الاسلامية من اصول وفروع ومن دعائه صالح حافظ صاحب كتاب "الديمقراطية وحكم الاسلام فيها، دار النهضة الاسلامية، بيروت، ١٩٨٨". التوجه الثاني: يتميز دعاة هذا التوجه (يوسف القرضاوي، حسن الترابي، عدنان سعد، طارق البشري، راشد الغنوشي) هو انه بالرغم من بعض تحفظات التي يبديها بعضهم احياناً تجاه جانب او اخر من جوانب الديمقراطية، الا انهم وبشكل عام ينظرون اليها نظرة ايجابية كنظام او كفكرة-اما التوجه الثالث فيتكون من مفكري ما يسمى احياناً باليسار الاسلامي ويعد حسن حنفي ابرز دعاته.
ينظر: جورج جقمان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤-٣٩.

(٧) ورد في جورد جقمان، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

(٨) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص١٣١.

اقتصادية واجتماعية، وتاييد وتنظير خبراء ومثقفين ومفكرين ووسائل اعلام واتصال رئيسة. والمؤسسة بهذا المعنى ليست كتلة هلامية دون ابعاد، وانما ما يعطيها مضامين محددة هو قواسم مشتركة من ضمنها افتراض ضمني او صريح ان الديمقراطية ملازمة للنظام الرأسمالي تلازما لا انفكاك منه ولا حيد عنه.[٩]

الفصل الاول

ملامح الحركة الديمقراطية في افريقيا[١٠]

مرت الحركة الديمقراطية في افريقيا بمراحل تبعا للسياق التاريخي الذي مرت به بلدان القارة الافريقية والتطورات السياسية التي عرفتها خلال ذلك السياق، على انه ينبغي التنويه الى ان مسألة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم كانت قد عرفتها الممالك الافريقية القديمة، والقبائل الموجودة هناك، بعبارة اخرى ان افريقيا عرفت شكلاً من اشكال الديمقراطية الذي ينسجم وطبيعة المجتمعات الافريقية السابقة على المرحلة الاستعمارية.

بعد هذا التنويه سنعمل على توضيح ملامح الحركة الديمقراطية في افريقيا بدءاً بالمرحلة الاستعمارية مرورا بالمرحلة التحررية وصولاً الى مرحلة التحول الديمقراطي التي شهدتها معظم بلدان القارة الافريقية.

اولاً: المرحلة الاستعمارية.

حرص الاستعمار على عدم زيادة التعليم او الوعي السياسي بين الشعوب التي استعمرها اذ انه كان يدرك ان التعليم سيؤدي بالضرورة الى زيادة الوعي والى زيادة المطالبة بالتحرر ومناهضة المستعمر.

وفي دولة مثل الكونغو على سبيل المثال لم يكن هناك سوى طبيب واحد عندما تركها الاستعمار البلجيكي. ولم يكن هناك أي برلمانات منتخبة او تمثل الشعوب وانما من اجل" الديكور" كان هناك ما يسمى بالمجالس الاستشارية التي تقدم بعض المشورات للحاكم البريطاني او الفرنسي. ولما كانت غالبية الشعوب الافريقية في هذه الحقبة هي عبارة عن وجود قبائل مختلفة حيث ان الولاء للقبيلة كان يطغى على الولاء للدولة، وكانت التقاليد الافريقية القبلية هي السائدة على اساس انه كان هناك ما يسمى بمجلس زعماء القبيلة يجتمعون معا لمعالجة المشكلات التي تواجه القبيلة او افرادها. وقد سعى الاستعمار الى استقرار هذه

---

(٩) جورج جقمان، مرجع سبق ذكره، ص٢٢.

(١٠) اعتمدنا في تقسيم المراحل على، احمد حجاج، الحكومات الافريقية والبرلمان الافريقي: هل ستنجح التجربة، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٥٦)، نيسان/ابريل ٢٠٠٤، ص ٣١-٣٢.

التقاليد حيث انها كانت تضمن له عدم بروز حركات تحررية او اضعافها على مستوى الوطن كله[١١].

وعلى العكس من ذلك كانت افريقيا قبل المرحلة الاستعمارية قد عرفت النظام الذي يحكم القبائل وهو "في الغالب، ديمقراطي فالعشائر تعتمد الانتساب الابويّ، ما عدا قليلاً منها، ذلك القليل الذي ابعدته موجات الهجرة الى الغرب"[١٢].

لذلك يصح القول انه بالرغم من مطالبة الغرب لافريقيا باقامة انظمة ديمقراطية الا انه عبر تاريخ علاقاته الطويل بالقارة "السمراء" لم يحاول ان يدعمها في سبيل ذلك. بل على العكس يمكن التأكيد على ان افريقيا شهدت خلال هذه المرحلة مسعى غربياً لتغييب النموذج الديمقراطي وتسييد النظم التسلطية[١٣].

ثانياً: المرحلة التحررية

في الخميسنيات ومع بزوغ حركات التحرير في مختلف انحاء العالم الثالث بدأت الشعوب الافريقية تدرك انها ليست أقل من غيرها في الحصول على حريتها. وغالباً ما كان يقود تيار التحرير زعيم ما يجمع معه قبيلة رئيسه وتلتف جموع الشعب حوله وتكافح معه-مثلاً جوموكينياتا في كينيا-اذ كانت تؤمن بان هناك قضية اساسية محورية هي التخلص من الاستعمار اولاً حتى دون الاتفاق على اسس ارساء دعائم الديمقراطية[١٤]. وبعض منها دعم من قوى استعمارية مثلاً بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة الامريكية فالاخيرة مثلاً ظلت تدعم لسنين طويلة انظمة حكم ديكتاتورية في ارجاء مختلفة من العالم. واضعفت هذه الانظمة المقدرة التنظيمية في مجتمعاتها للقوى المناهضة لها مثل النقابات والاحزاب والتنظيمات الجماهيرية[١٥]، فعطلت بذلك قدرة بعض الانظمة السياسية في افريقيا من ارساء دعائم الديمقراطية. وزاد الامر سوءاً بعد الاستقلال اذ كانت حركة التحرير تنتقل الى انشاء الحزب الرئيس او الاوحد في البلاد كونها هي التي قادت حرب التحرير وترى في نفسها احق من غيرها بتولي تقاليد الحكم، كينيا، ساحل العاج.. وعرفنا سياسة الحزب الواحد، لاسيما في الدول التي كانت سائدة فيها الميول الاشتراكية وقريبة من الاتحاد السوفيتي (السابق)، وكانت هذه الظاهرة منتشرة في افريقيا خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وقد تقبلت

---

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) دنيز بولم، الحضارات الافريقية، ترجمة نسيم نصر، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت-باريس، ١٩٨٢، ص١٥٥.

(١٣) خالد عبد العزيز الجوهري، الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الافريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٣) كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ص٢٣٣.

(١٤) احمج حجاج، مرجع سبق ذكره، ص٣١.

(١٥) جورج جقمان، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

الشعوب الافريقية في هذه الدول عن مضض-او على الاقل الجزء الاكبر منها-ذلك لفترة غير قصيرة على اساس قبلي.

قدم الحزب الواحد نفسه على اساس ان الوضع لا يحتمل انشاء احزاب اخرى والا قامت الاحزاب على اسس قبلية تفرق الشعب الواحد وان الظروف الدولية والاقليمية تحتم وجود حزب واحد "قائد" يقود مسيرة البلاد حول التقدم والتنمية. ولذلك فلابأس من كتم أي اصوات معارضة والسيطرة على الصحف ووسائل الاعلام وعدم السماح بظهور نقابات مهنية قوية.. الخ وقد تزامن ذلك كله ايضاً مع فترة الانقلابات العسكرية التي شهدتها الكثير من الدول الافريقية، اذ قدم الجيش نفسه على اساس انه "المخلص" الذي يضع مصلحة الوطن نصب عينه، ولكن كما هو معروف فان قادة الجيش تحولوا الى قادة مستبدين على غرار ما قاموا به من انقلاب ضدهم.

وفي هذه المرحلة قدم ايضاً نموذج "الديمقراطية" الذي يقوم على اساس التعددية الحزبية على اساس انه مؤامرة من الغرب والدول الاستعمارية السابقة من اجل محاولة العودة الى البلاد تحت شعار آخر عن طريق دعم احزاب معينة، بل وقيل ايضاً ان الدعوة الى احترام حقوق الانسان تدخل في هذا الاطار ايضاً. وظهرت كذلك دعاوى تقول ان سر قوة افريقيا و"تماسكها" يكمن في استمرار نظام القبيلة او الاثنية لاسيما في ظل عدم وجود حكومة مركزية قوية في بلد مترام تتعدد فيه اللغات. ولكن بمرور الوقت وانهيار الاتحاد السوفيتي صاحب تجربة الحزب الواحد وازدياد الفقر والازمات الاقتصادية في الكثير من الدول الافريقية وعدم تمكن الحكومات ذات الحزب الواحد من تحقيق الوعود التي وعدت بها الشعب بتنمية اقتصادية معقولة وازدياد الديون الخارجية، كل ذلك ادى الى زيادة السخط الشعبي على مثل هذه التجربة تمثل في ظهور حركات مقاومة للحاكم "الاوحد" او الحكومة ذات الحزب الواحد. بل ان الحزب الواحد نفسه الذي كان يمسك بمقاليد الامور لم يكن حتى يتبع ابسط قواعد الديمقراطية بين أعضائه، بل كانت هناك فئة قليلة تسيطر عليه وتحتكر مجمل العملية السياسية والاقتصادية في البلد[١٦].

وعموماً، عاشت الدول الافريقية خلال هذه المرحلة ازمة مركبة ومتشابكة للديمقراطية، تدور حول اسلوب التعامل بين الحاكم والمحكوم. وتتضمن تلك الازمة عددا من الازمات الفرعية التي تشكل النسيج العام لازمة الديمقراطية في افريقيا ابرزها[١٧]:

١- ازمة القيادة السياسية: فالرعيل الاول من الاباء المؤسسين احاط نفسه بهالة من القدسية والكارزمية وبنى شرعيته في اطار العلاقة السياسية على هذا

---

(١٦) احمد حجاج، مرجع سبق ذكره، ص٣٢.

(١٧) خالد عبد العزيز الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٣.

الاساس. لقد كان من المفترض ان تقوم هذه الزعامات بدور وظيفي في عملية بناء الدولة القومية، الا انها سعت الى تكريس نمط من الحكم الشخصي حيث اضحى شخص الزعيم محور النظام السياسي في معظم الدول الافريقية.

٢- ازمة الحرية السياسية والحقوق المدنية: فالديمقراطية تعني ان لكل مواطن مهما كانت درجته الاجتماعية حدا ادنى من الاحترام للكرامة الانسانية، كما انها تتضمن حرية الفكر والاعتقاد وابداء الراي دون خوف من عقاب، وحرية التنقل والعمل. كذلك قدرة المعارضة على توصيل رايها المخالف للسلطة الحاكمة في اطار القنوات الشرعية المعترف بها. ويترتب على هذه الحرية السياسية تعدد الثقافات ومعايير الحكم على الامور. ولكن وجود حد ادنى للاتفاق القيمي.

ثالثاً: مرحلة التحولات الديمقراطية.

شهدت بداية التسعينات من القرن الماضي ظهور نوع جديد من"القادة" في افريقيا يؤمنون بضرورة ادخال مزيد من الديمقراطية لشعوبهم. ولذلك عقدت لاول مرة ما يمكن ان نسميه انتخابات "شبه حرة" و"شبه نزيهة" ادت الى ظهور معارضة. ولم تعد العلاقات بين الحكومة والبرلمان في كثير من الدول الافريقية كما كانت في السابق يحكمها خضوع البرلمان لما تريده الحكومة دون قيد او شرط. بل ظهرت اصوات جديدة داخل البرلمانات الافريقية تطالب بمحاسبة الحكومة على ادائها وضرورة مناقشة الميزانية والموارد المتاحة.....الخ. ولكن هذا التوجه مايزال بطيئا، بسبب عرقلة ازدياد الصراعات الداخلية المسلحة في بعض الدول واستمرار هيمنة فئة ما (من المتعلمين او المهنيين او زعماء القبائل الكبيرة) لهذه العملية ومع ذلك نشهد زيادة الاتجاه نحو التعددية الحزبية في عدد لابأس به من الدول الافريقية، لاسيما على ضوء انتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وظهور حركة ديمقراطية حقيقية في هذا البلد كان لها اثرها على الاقل في الدول المجاورة. وقد ساعد على هذا الاتجاه ايضا، زيادة الضغوط الدولية- لاسيما الغربية- التي ربطت بين احداث تغييرات داخلية واصلاحات "ديمقراطية" وبين استمرارها في تقديم معونات اقتصادية لتلك الدول وحتى من جانب فرنسا التي كانت تتغاضى في السابق عن ذلك[١٨].

ولم يكن الامر مقتصرا على الدول في اجراء التحولات الديمقراطية. وانما اكدته المنظمات الاقليمية في افريقيا ولا سيما منظمة الوحدة الافريقية التي قامت بجهود- وان كانت متواضعة- في هذا الاتجاه مثل الاشراف على الانتخابات الرئاسية او البرلمانية في عدد من الدول. كما انه في مؤتمر القمة الافريقية بالجزائر ١٩٩٩،اتخذ القادة الافارقة قرارا مهما يعده البعض "تاريخيا"

---

[١٨] احمد حجاج، مرجع سبق ذكره، ص٣٢.

والمتضمن"عدم الاعتراف بالنظم او الحكومات التي تقوم على اسس غير دستورية وعدم قبول تمثيل مثل هذه النظم في عضوية المنظمة"[١٩].

وبعد ان انتقلت منظمة الوحدة الافريقية وتحولت الى الاتحاد الافريقي جاء القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي متضمنا في بعض بنوده تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان. وقد نصت المادة الثالثة فقرة (ز) منها ما ياتي "تعزيز المبادىء والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد[٢٠]. ونصت الفقرة (ح) من المادة نفسها على ضرورة "تعزيز وحماية حقوق الانسان والشعوب طبقا للميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب والمواثيق الاخرى ذات الصلة بحقوق الانسان"[٢١].

الفصل الثاني

وقع التحولات الديمقراطية في افريقيا

مثلت الانشغالات الافريقية في مسار التحولات الديمقراطية هما رئيسا على مستوى الانظمة السياسية، وعلى مستوى المجتمعات الافريقية: اذ ما تزال الكثير من المعوقات تفعل فعلها في هذه العملية، وظلت مسألة التشكيك في نزاهة تلك العملية- رغم بعض الاستثناءات- تتجاذب الاطراف الرئيسة فيها بين مؤيد ومعارض، وتجعل مجمل العملية الديمقراطية قاب قوسين او ادنى من امكانية خلق مؤسسات ترتكن اليها وتؤسس عليها عملية التحول الديمقراطي.

في وقت لم تحسم فيه بلدان افريقيا الكثير من مشكلاتها التي عانت منها منذ الاستقلال حتى الان، تقف بمواجهة اثار تحولات عالمية-ما تزال تداعياتها مستمرة- شهدها المجتمع الدولي منذ منتصف الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن العشرين، وهي على مفترق طرق بين متطلبات لم تف بها انظمة الحكم، واثار تعصف بتلك الدول وانظمتها السياسية[٢٢].

وتأتي مسألة الديمقراطية في مقدمة المسائل التي اثارت جدلاً بين الدارسين والمهتمين بشؤون العالم الثالث عموماً، وبلدان افريقيا خاصة، لاسيما ما يتعلق بمدى امكانية نجاح نموذج ديمقراطي معين، وجاهز للتطبيق في بلدان العالم الثالث؟ ويبدو ان الجدل لا ينصب على جدوى الديمقراطية كشكل من اشكال الحكم، فتلك

---

(١٩) المرجع نفسه، ص٣٢.

(٢٠) المادة الثالثة الفقرة (ز) من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، في مجموعة باحثين، ملف قمة سرت الافريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٥٦.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) خيري عبد الرزاق جاسم، معوقات التحول الديمقراطي في افريقيا، اوراق افريقية، العدد (٣٨) حزيران/يونيو، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

مسألة محسومة في الفقه السياسي وباجماع الاراء على انها افضل اشكال الحكم، ان قورنت مع اشكال الحكم الاخرى وبحسب التقسيمات القديمة والحديثة والمعاصرة[٢٣]، لكن الجدل ينصب اليوم على جدوى ديمقراطية مؤطرة بمذهب سياسي يرى دعاتها امكانية تطبيقها ونجاحها في كل دول العالم، وحتى بالنسبة لهؤلاء الدعاة فأن" لا احد يدعي ان النموذج الامريكي رغم نجاحه في الولايات المتحدة، هو النموذج الذي يجب ان تتبعه كل الانظمة الديمقراطية. على كل بلد ان يقيم حكماً ينبع من ثقافته وتاريخه"[٢٤].

عليه تشير الشواهد وتدل على ان نجاح او فشل تطبيق أي نموذج سواء كان لنظام سياسي او مذهب سياسي او مذهب اقتصادي او شكل الديمقراطية المتبع... رهين بالصيرورة التاريخية وواقع هذه الدولة او تلك ان لم يكن يقتضي ان يكون النجاح مقروناً بمدى كونه انعكاساً لواقع اجتماعي معين.

شهدت، تقريبا، كل دول افريقيا تغيرات سياسية دراماتيكية منذ تسعينيات القرن العشرين[٢٥]، وابرز سمات تلك التغيرات" الموجة الديمقراطية" التي مثلت نتاجاً للتحولات التي شهدها النظام السياسي الدولي وبذلك صارت افريقيا ساحة مهمة من ساحات التأثر. لاسيما فيما يتعلق بأنظمة الحكم فيها. فأنظمة الحكم فيها- رغم بعض الاستثناءات- ديكتاتوريات شخصية وأنظمة عسكرية وأنظمة قائمة على الحزب الواحد او مزيجاً من ذلك كله (نظم شمولية).

تأثرت افريقيا، عموماً، بالتغيرات التي حصلت في النظام السياسي الدولي كثيراً وابرز نواحي التأثر هي:-

١. الناحية الامنية، حيث صارت عموم القارة الافريقية مكشوفة أمنياً، وشهدت تفجراً للصراعات والحروب الاهلية، وشهدت بعض دول القارة موجات هائلة من التطهير العرقي[٢٦] والمذابح الجماعية، الامر الذي ادى الى ان تفقد بعض دول القارة قدرتها على السيطرة الامنية، ومعالجة الصراعات[٢٧]. وقد اشارت التقارير الخاصة بابحاث السلام الى انه من

---

(٢٣) للاستفاضة ينظر: حسن صعب، علم السياسة، الطبعة التاسعة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٧، ص ص ٣٢٧-٣٣٢.

(٢٤) ملفين آي. يوروفسكي، "المبادئ الاساسية للديمقراطية" في مجموعة باحثين، اوراق الديمقراطية (مجموعة اقرا فقط لحقوق الانسان) مطبعة النور، بغداد، بدون تاريخ، ص٢.

(٢٥) Timothy D.SISK and Andrew Reynolds (Editors) Elections and conflict Management in Africa, united states institute of Peace Press, Washington, D. C. 1998, p.1.

(٢٦) التطهير العرقي الذي شهدته رواندا عام ١٩٩٤.

(٢٧) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤٥.

بين (٢٧) نزاعاً مسلحاً كبيراً كان (١١) نزاعاً منها في افريقيا وحدها. هذا فضلاً عن تشريد الملايين مابين نازحين في الداخل ولاجئين في الخارج بلغت حوالي (٨) مليون لاجيء افريقي اضافة الى ملايين اخرين من النازحين داخل دولهم[٢٨].

٢. من الناحية الاقتصادية، يلاحظ تفاقم المشكلات الاقتصادية. بسبب المشكلات التي كانت تعانيها دول القارة اصلا، واضيف اليها حرمان الدول الافريقية من المساعدات التي كانت تحصل عليها- رغم ضالتها- وابدالها بمساعدات مشروطة، تلك الشروط التي اتخذتها المؤسسات الدولية المانحة والمتضمنة شرطين احداهما: سياسي يتمثل بـ" تكريس قيم الرأسمالية الليبرالية" والاخر: اقتصادي يتمثل" بالالتزام بشروط برامج التكيف الهيكلي أي المشروطية السياسية والاقتصادية[٢٩].

٣. من الناحية ، السياسية، نلاحظ تسابق النخب السياسية الحاكمة في افريقيا الى تبني قيم الرأسمالية الليبرالية في محاولة منها للابقاء او المحافظة على وضعها المتمايز غير آبهة بواقعها[٣٠].

هذه النواحي هي النواحي الرئيسة التي جعلت افريقيا تتأثر "بالموجة الديمقراطية"، وهي النواحي نفسها التي ساعدت على تبني معظم دول القارة لنظم الحكم الديمقراطية، وانهاء نظام الحزب الواحد، حتى ان البعض وصف المرحلة التي تمر فيها افريقيا بانها، "على مشارف فجر جديد من الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي[٣١].

ويبدو ان وجهة النظر المتفائلة بنت افتراضاتها على اساس ايجابيات نظام الحكم الديمقراطي، على ان تطبيق الديمقراطية وتغير انظمة الحكم عبر صناديق الاقتراع لا يمثل سوى خطوة اولى في طريق طويل وشاق. واذا ما اخذنا بعين الحسبان ايضاً ان التحولات الديمقراطية التي شهدتها دول افريقيا جاءت استجابة لمطالب خارجية وليس استجابة لمطالب مجتمعية، مدنية، بدليل تباين الاثار المترتبة على عملية التحول الديمقراطي في افريقيا.

---

(٢٨) ورد في المرجع اعلاه.
(٢٩) خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سبق ذكره.
(٣٠) المرجع نفسه.
(٣١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره، ص٤٨.

ويمكن رصد اربع صور تعبر عن وقع التحولات الديمقراطية في دول افريقيا واثارها وهذه الصور هي[٣٢]:

١. فوز المعارضة في الانتخابات بمقابل التشكيك بنتائج الانتخابات من الحزب الحاكم، النتيجة تعثر المسار الانتخابي، وتعطيل مجمل العملية الانتخابية. والجدول الاتي يبين بعض من تلك النماذج:

الدولة	موعد الانتخابات	طبيعة الانتخابات	وقع الانتخابات
الجزائر	كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١	تشريعية	تدخل العسكر ومصادرة نتائج الانتخابات واقالة رئيس الجمهورية الاسبق الشاذلي بن جديد
نيجيريا	حزيران/يونيو ١٩٩٣	رئاسية	مصادرة فوز مشهود ابيولا من العسكر (اغتيل) بالغاء نتائج الانتخابات

٢. فوز الحزب الحاكم بمقابل التشكيك بنتائج الانتخابات من المعارضة. النتيجة تعثر المسار الانتخابي، وربما يصل الامر الى التشكيك بشرعية الحزب الحاكم او الرئيس في الرئاسة. والجدول الاتي يبين بعض من تلك النماذج:

الدولة	موعد الانتخابات	طبيعة الانتخابات	وقع الانتخابات
انغولا	ايار/مايو ١٩٩١	انتخابات عامة	فوز حزب "دوس سانتوس". رفضت قيادة "يونيتا" نتائج الانتخابات واستمرت الحرب بينهما
جيبوتي	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢	انتخابات تشريعية ورئاسية	فوز الحزب الحاكم. قاطعت بعض احزاب المعارضة الانتخابات ونتائجها.
ساحل العاج	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	انتخابات عامة	قاطعت المعارضة الانتخابات وشككت بنتائجها
تشاد	١٩٩٦	انتخابات عامة	اعلنت المعارضة التشادية رفضها المشاركة في الانتخابات متهمة الحكومة بمضايقة افراد المعارضة.

٣. قد تلجأ الحكومة الى الاعتراف بالتعددية الحزبية والسماح بخوض الانتخابات التنافسية، ولكنها تعمد مسبقاً على استبعاد بعض الاحزاب السياسية المعارضة. والجدول الاتي يبين بعض من تلك النماذج:

الدولة	موعد الانتخابات	طبيعة الانتخابات	وقع الانتخابات
ساحل العاج	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠	رئاسية	انفراد مرشح الحزب الحاكم واستبعاد المعارضة من الترشيح مسبقاً (استمرار المعارضة).
المغرب	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	تشريعية	استبعاد احزاب المعارضة، فشل مساعي التناوب على السلطة.
المغرب	ايلول/سبتمبر	تشريعية	استبعاد احزاب المعارضة ولاسيما الاسلامية
تونس	اذار/مارس ١٩٩٤	تشريعية	استبعاد المعارضة الاسلامية لاسيما حزب النهضة

[٣٢] الجداول من اعداد الباحث.

٤. قبول كل القوى السياسية بالعملية الديمقراطية بالنتائج المترتبة عليها، وبما تفضي اليه من نتائج لاسيما وان ذلك يحقق انتقال سلمي للسلطة. وقد يكون اعتراف الحزب الحاكم مصحوباً بمشاركته في السلطة. والجدول الاتي يبين بعض من تلك النماذج:

الدولة	موعد الانتخابات	طبيعة الانتخابات	وقع الانتخابات
زامبيا	تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١	رئاسية	تغير النخبة الحاكمة (نقل السلطة بطريقة سلمية "كاوندا" الى "فردريك شيلوبا").
بنين	اذار/مارس ١٩٩١ منتصف ١٩٩٦	رئاسية رئاسية	تغير النخبة الحاكمة الى الرئيس "سوجلو". تغير النخبة الحاكمة الى الرئيس "ماثيوكيركو"
الكونغو	تموز/يوليو ١٩٩٢	رئاسية	تغير النخبة الحاكمة بهزيمة رئيس الكونغو في اول انتخابات رئاسية واستلام "ڤاسكال ليسوبو"
ملاوي	ايار /مايو ١٩٩٤	رئاسية ونيابية	تسلم السلطة من حزب الرئيس "باكيلي"
جنوب افريقيا	نيسان/ابريل ١٩٩٤	رئاسية	تسليم الحكم للاغلبية السوداء "نيلسون مانديلا"
كينيا	كانون اول/ديسمبر ٢٠٠٢	رئاسية	فوز مرشح المعارضة في انتخابات الرئاسة ثالث رئيس لكينيا "مواي كيباكي"

الملاحظ من تلك النتائج ما يأتي:

١. تباين وقع التحولات الديمقراطية في افريقيا من حيث النتائج المترتبة عنها، وتمثل الصورتان الاولى والثانية الاكثر شيوعاً في بداية تلك التحولات، وان دل ذلك على شيء انما يدل على حداثة التجربة، وهذا يعني ان عملية تداول السلطة آثارها متباينة، وقد تدخلت البلدان الافريقية على اثر ذلك في ازمة شرعية كنتيجة لطبيعة البلدان الافريقية نفسها التي تعرف الصراعات القبلية والاثنية، فضلاً عن صعود فئات وشرائح اجتماعية تطالب باشراكها في الحكم (السلطة).. الخ.

٢. تمثل الصورة الثالثة في غالبها الاعم استجابة لمطالب خارجية، تتعلق بابعاد قوى سياسية من مجمل عملية التحول الديمقراطي، وفي ذلك تهميش لقوى سياسية قد تمثل استجابة مجتمعية ولكنها لا تمثل استجابة للمطالب الخارجية لذلك لابد من استبعادها، والقوى السياسية الاسلامية تمثل جزءاً رئيساً من ذلك التهميش والابعاد.

٣. تارجح العملية الديمقراطية في افريقيا بين الصور الثلاث السابق ذكرها، والصورة الامثل المراد تحقيقها، والمتمثلة بقبول كل اطراف المعادلة السياسية بالعملية الديمقراطية والنتائج المترتبة عليها، وبما تفضي اليه من انتقال سلمي للسلطة، وبين تلك الصور والصورة الامثل مسافة شاسعة يعبر عنها واقع الدول الافريقية نفسه. اذ وبعد مرور اكثر من عقد من الزمن ما

تزال مسألة التحول الديمقراطي في افريقيا تتعرض الى مشكلات كثيرة كنتائج او مخرجات لعملية التحول الديمقراطي نفسها ولاسيما، حالات عدم الاستقرار السياسي، وتدخل المؤسسة العسكرية، ووجود نخب تتعارض مصالحها مع عملية التحول الديمقراطي.. الامر الذي ادى الى تزايد الافصاح او التأكيد عن ذلك عبر جدلية الانتخابات /التزوير، الانتخابات/عدم الشفافية، السلطة/المعارضة وفعلت فعلها في معظم الانتخابات التي جرت في بلدان افريقيا.

اما عن سبب التأرجح في مخرجات التحول الديمقراطي في افريقيا فان الواقع يشير الى ان هناك حالة من التصادم بين الديمقراطية المراد تطبيقها-على وفق النموذج الليبرالي-والواقع الافريقي، الذي يفتقر اصلاً لامكانات تطبيق الديمقراطية على وفق النموذج "الامريكي" "فالديمقراطية الامريكية اصبحت صفقة معروضة في الاسواق على حساب المصالح العامة والوطنية وحقوق الناخبين"[٣٣]. فضلاً عن ذلك فان الواقع الافريقي يتميز بخصوصية يصعب معها تطبيق ذلك النموذج، هذا فضلاً عن افتقار الدول الافريقية الى الكثير من آليات التحول الديمقراطي على وفق النموذج "الامريكي"، فغالبية الانظمة السياسية في تلك الدول كانت قد ركزت ومنذ الاستقلال على عناوين كبيرة تقدمت على البناء الديمقراطي مثل، بناء الدولة، الوحدة الوطنية، الحزب الواحد، المؤسسة العسكرية.. بمقابل بقاء الكثير منها بدون نتائج ملموسة تذكر باستثناء قلة قليلة، الاكثر من ذلك انها كرست الكثير من المظاهر السلبية التي يمكن عدها معوقات تؤدي الى تعثر مجمل عملية التحول الديمقراطي منها:

١. استبعاد قوى سياسية معينة، وعدم اشراكها في العملية السياسية والاقتصادية، وما يرافق ذلك من تهميش لشرائح اجتماعية عريضة من المجتمع يفرغ عن العملية الديمقراطية امكانات التحول، ويفقدها عنصر رئيس من عناصر العملية الديمقراطية المتمثل بالمشاركة السياسية.
٢. غياب المؤسسات السياسية[٣٤] او عجزها عن استيعاب العملية الديمقراطية وتأطيرها على الرغم من مرور عقد او يزيد من الزمن على بدء عملية التحول.

---

(٣٣) خالد عبد العزيز الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص٢٣١.

(٣٤) بخصوص المؤسسات السياسية ودورها في التحول الديمقراطي وبنائها ينظر: حسن صعب، مرجع سبق ذكره، ص٥٩-٦٠.

الفصل الثالث

معوقات التحول الديمقراطية في افريقيا

تعاني عملية التحول الديمقراطي في افريقيا الكثير من المشكلات الداخلية والخارجية. ولكن قبل الدخول في تفاصيل تلك المشكلات نود التنويه الى ان قسماً من تلك المشكلات يعد من صميم الواقع الافريقي كالقبيلة مثلاً، ولكن بما انها لا تنسجم مع الديمقراطية المراد فرض تطبيقها على البلدان الافريقية-الديمقراطية الليبرالية-فانها ستكون من المعوقات وهكذا.

اولاً: المعوقات الداخلية

يمكن التركيز على اهم المعوقات وكما يأتي:

١. ارث المرحلة الاستعمارية:

الميراث الاستعماري وما خلفه من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية لعل اهمها واخطرها النزاعات والصراعات المسلحة المنتشرة في ارجاء القارة الافريقية، والتي ترجع بالاساس الى تصاعد النعرات القبلية والعرقية والثقافية والقومية الانفصالية، مما يلقي مزيداً من الغموض والقيود على التحول الديمقراطي. لاسيما وان هناك الكثير من القضايا المسلحة التي يلزم ايجاد حلول جذرية بشأنها حيث ان استمرارها سوف يؤدي الى اجهاض أي مسعى للتحول الديمقراطي. ولعل ابرز تلك القضايا قضية اللاجئين في افريقيا اذ تعد افريقيا اكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، حيث وصل العدد في عام ١٩٩٥ الى حوالي نصف اللاجئين في العالم[٣٥].

فضلاً عن ذلك، الصراعات الاثنية[٣٦] التي تعد انعكاساً لمواريث تاريخية من عمليات التنافس القبلي والديني، وفي الوقت نفسه تعبر عن نتاج مواقف عدائية تراكمت عبر سنوات، ولعل الخبرة الرواندية تؤكد على هذا الافتراض انه بمقدم الاوروبيين الى منطقة رواندا وبورندي في افريقيا الوسطى، كانت هذه المنطقة تخضع لنظام ملكي مركزي ويتحدث سكانها لغة مشتركة وينتمون الى ثقافة واحدة، والى ديانة واحدة. ومع ذلك فان السكان انقسموا من الناحية الاثنية الى جماعتين

---

[٣٥] سامية بيبرس، قمة سرت الاستثنائية الخامسة واعلان الاتحاد الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٤) نيسان/ابريل ٢٠٠١، ص٢٠٩.

[٣٦] يتم الاعتماد على مفهوم الاثنية-كما تتعامل معه الدراسات الاثنولوجية-للتأكيد على الفروق القائمة في داخل الشعب او مكان او سكان بلد من البلاد، بما ينتهي-خاصة عند توظيفه على المستوى السياسي-الى تكريس عوامل الشقاق بين الجماعات وليس الى تغليب دواعي التكامل فيما بينها، ينظر: ابو سيف يوسف، الاقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٩١.

رئيستين: اولاهما هي قبائل الهوتو التي تشكل الاغلبية. اما الثانية فهي قبائل التوتسي والتي تشكل الاقلية[٣٧]. واتخذت العلاقة بينهما طابع الصراع المسلح.

٢. الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

تعد المؤسسة العسكرية احدث مؤسسة تمت افرقتها بصورة كاملة[٣٨]، فضلاً عن ميل المؤسسة العسكرية الى التلاحم وتحقيق الوحدة الوطنية، بالاضافة الى ان الصراع بين القبائل عظم من دور المؤسسة العسكرية وتأثيرها، باعتبارها مؤسسة فوق القبلية اذ تمثل او تحاول ان تكون مجسدة للوحدة الوطنية. لذلك القبلية صارت المؤسسة العسكرية في بعض بلدان افريقيا تتهم بلدانها بانها غير مؤهلة للحكم الديمقراطي كما هو الحال بالنسبة للكثير من بلدان افريقيا مثل الجزائر، نيجيريا.. ليس بدافع المحافظة على بلدانها وانما بدافع من الحفاظ على امتيازاتها. حتى صارت الكثير من مظاهر الفساد تعزى الى تدخل السلطات العسكرية في الحياة السياسية والمدنية.

ولايزال العسكريون يعتقدون انهم اصحاب السلطة الشرعيين ولا مجال للحكم المدني الذي سوف يقوض سلطاتهم وامتيازاتهم السياسية[٣٩].

وبخصوص التحول الديمقراطي، وبما ان المؤسسة العسكرية تتحرك، غالباً، في اوقات الازمات فان أي تحول يضر بمصالحها سوف يؤدي الى تدخل العسكر. وربما يصل في تدخله الى حد الانقلاب العسكري، وعادة، يحدث عقب كل انقلاب عسكري ان يلجأ القادة العسكريون الى الغاء الانتخابات وتعطيل حرية العمل السياسي للاحزاب. فضلاً عن تعطل العمل بالدستور الامر الذي يشكل عائقاً تجاه التحول الديمقراطي.

عليه يصبح الدور السياسي المتعاظم للمؤسسة العسكرية في افريقيا يتعارض مع مبدأ مهم من مبادئ الديمقراطية والمتمثل بالسيطرة المدنية على الجهاز العسكري، ذلك انه ما لم تتم السيطرة على القوات العسكرية بشكل كاف فمن المحتمل ان تستخدم هذه القوات للاستيلاء على الحكم ولتهديد النظام الديمقراطي[٤٠].

---

(٣٧) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره، ص٣٨-٣٩.

(٣٨) ب. س لويد، افريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال (سلسلة عالم المعرفة) مطابع اليقظة، الكويت، ١٩٨٠، ص٣٥٥.

(٣٩) ابراهيم احمد عرفات، الدور الاقليمي لنيجيريا: مراجعة استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٤) تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٣، ص٢٢١.

(٤٠) مايكل اف. كايرو "السيطرة المدنية على الجهاز العسكري" في مجموعة باحثين، اوراق الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص١١٢.

واخيراً فان المؤسسة العسكرية بمقابل التحول الديمقراطي تقف موقف المراقب الذي يتحين الفرصة لاعادة الاوضاع الى سابق عهدها، أي اداء دور مؤثر للمؤسسة العسكرية في الحكم(٤١).

٣. القبلية

ورثت الدول الافريقية الكثير من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية الحادة التي تركت آثارها على كافة الهياكل والانشطة في مرحلة ما بعد الاستقلال. ومن ابرز هذه التناقضات قوة الانتماءات الاولية القبلية وسيادتها على الانتماء القومي وهو ما يؤدي الى غياب مفهوم الولاء القومي(٤٢).

ان سيادة القبلية كمكون رئيس في المجتمعات الافريقية، ادت الى ان يكون الواقع الاجتماعي/السياسي في تلك المجتمعات مؤشراً الى غياب حد ادنى من الاتفاق على الاهداف العامة او الجماعية، فضلاً عن عدم وجود مؤسسات فعالة، ولا مبادئ او قيم يتبناها كل افراد المجتمع. وانما هناك جماعات ذات اصول مختلفة وتحتفظ كل جماعة بدينها ولغتها وقيمها، واساليب حياتها الخاصة والعلاقات بين الجماعات على هذه الشاكلة ليست علاقات تفاعل، وانما علاقات تماس فحسب(٤٣).

غياب حد ادنى من الاتفاق على الاهداف العامة او الجماعية غيب عن معظم بلدان افريقيا امكانية تكوين شعور مشترك بين افراد المجتمع الواحد، او الجماعة الوطنية الواحدة "بانهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الاخرى"(٤٤).

وهنا تتعارض القبلية مع التحول الديمقراطي، ذلك ان اقرار القبيلة وحدة اساسية في تركيبة المجتمعات الافريقية، يحرم شرائح اجتماعية عريضة من مجمل العملية الديمقراطية لاسباب تعود الى طبيعة النظام القبلي نفسه والذي تكون فيه السيطرة للقبيلة الاقوى. وبالتالي يفرغ العملية الديمقراطية من محتواها الرامي الى اشراك كل افراد المجتمع بها دون ما تمييز.

وتزداد خطورة النظام القبلي على العملية الديمقراطية حيث انه، غالباً، ما يؤدي الى حالات التصادم وعدم الالتقاء في ما بين افراد المجتمع. وتكون الصورة

---

(٤١) خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سبق ذكره.

(٤٢) خالد عبد العزيز الجوهري، مرجع سبق ذكره، ٢٣٤.

(٤٣) صادق الاسود، التعددية.. ومسألة الوحدة الوطنية في العالم الثالث، جريدة الجمهورية، ١٩٨٩/٩/١٩، ص٣.

(٤٤) عبد السلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٨-٢٩.

اكثر وضوحاً عند تسليط الضوء على حجم تلك القبائل في الدولة الواحدة، انظر الجدول ادناه على سبيل المثال لا الحصر[٤٥]:

الدولة	عدد القوميات/ القبائل
تشاد	حوالي (٢٠٠) قبيلة عرب/توبو/فولهي/فولبي كوتكو/هوسا
نيجيريا	اكثر من (٢٠٠) قبيلة هوسا/فولاني/ايبو
تنزانيا	اكثر من مائة قبيلة معظهم افارقة
ساحل العاج	حوالي (٦٠) قبيلة باولي/بيتي
التوجو	حوابي (٣٧) قبيلة اوي/مينا/كابي

٤. طبيعة الاحزاب السياسية

مثلت الاحزاب السياسية الافريقية، ومنها تلك التي بدأت تمارس نشاطها بصورة علنية بعد الانتقال من نظام الحزب الواحد الى نظام متعدد الاحزاب، انعكاساً للطبيعة التعددية التي تزخر بها بلدان القارة، التعددية القبلية والاثنية والدينية والثقافية والاقليمية، وميزت تلك التعددية الاحزاب السياسية في افريقيا. وفي مثل هذه الحالة فان الروابط القرابية ستنعكس على تركيبة تلك الاحزاب، وتؤثر بقوة وباتجاه معاكس لاية محاولة لتكوين أي حزب سياسي ذي ابعاد قومية، الاكثر من ذلك ان التفرد العرقي في طبيعة الاحزاب، يهيء اساساً مقدماً للحركات السياسية.

وهكذا نلاحظ ان الاحزاب السياسية الافريقية-بسبب من طبيعتها- اثرت كثيراً في عملية التحول الديمقراطي في بلدانها. ويمكن تحديد تأثير الاحزاب السياسية-بطبيعتها المشار اليها-على عملية التحول الديمقراطي وكما يأتي[٤٦]:

١. هناك ارتباط وثيق بين الانتماء الاقليمي والقبلي وبين السلوك التصويتي للناخبين.
٢. اثبتت الممارسات الحزبية استمرار الصراع العرقي وانسحابه على المنافسة الحزبية والسلوك الانتخابي على نحو لا يبدو معه تحول كبير في آليات التحول الديمقراطي يمكن استقرارها في طبيعة الحكم.
٣. هناك ارتباط بين الانتماء القبلي والانتماء الحزبي، فمثلاً حزب مؤتمر الشعب الشمالي في نيجيريا اقتصرت عضويته على ابناء قبيلتي الهاوسا/الفولاني بينما اقتصر تنظيم جماعة العمل في تنظيمه وعضويته على قبائل اليوربا.
٤. غياب الاحزاب السياسية-على نطاق واسع-التي تؤمن بالآخر لاسيما على مستوى العلاقة بين الاحزاب الحاكمة والاحزاب المعارضة.

---

[٤٥] الجدول من اعداد الباحث.
[٤٦] خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سبق ذكره.

٥. المشكلات الاقتصادية

تعاني بلدان القارة الافريقية الكثير من المشكلات الاقتصادية، وابرز تلك المشكلات تتمثل في الفساد والديون والفقر، الناجمة عن سوء ادارة البلدان الافريقية فضلاً عن التوترات التي تشهدها تلك البلدان بين الحين والاخر نتيجة الصدامات الطائفية، او مشكلات الحدود.. وغيرها[٤٧].

كنتيجة صار هنالك اعتقاد راسخ بين دارسي التنمية الافريقية مفاده "ان افريقيا تواجه ازمة تنموية خطيرة" وقد انعكس ذلك بشكل واضح في تقارير ومنشورات اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة الخاصة بافريقيا والبنك الدولي والعديد من المنظمات الاخرى، وطبقاً لتقديرات البنك الدولي فان معدل نمو الناتج القومي الاجمالي للدول ذات الدخول المنخفضة التي تشكل غالبية دول افريقيا قد انخفض من ٢,٥% سنوياً خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣ الى ١,٤% سنوياً خلال الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٠ وقد استمر هذا الانخفاض ليصل الى ٠,٥% سنوياً خلال الفترة من ١٩٨٢-١٩٨٥.

ومما يعمق خطورة الازمة الاقتصادية في افريقيا الارتفاع غير الطبيعي في معدلات الديون الافريقية، وكذلك مدفوعات هذه الديون.-لاحظ هنا ان مسألة الديون والحاجة الى القروض تؤدي الى مزيد من الاختراقات الخارجية واملاء الارادة على بلدان افريقيا-وعلى سبيل المثال فان تحليل تطور الديون وحجمها يشيران الى ان اجمالي ديون افريقيا الخارجية قد زاد من نحو (١٦٧) مليار دولار عام ١٩٨١ الى نحو (٢٥٧) مليار دولار عام ١٩٨٧.

ومن الملاحظ ان معظم الدول الافريقية تعمل وفقاً لبرنامج التكيف الهيكلي التي يفرضها البنك الدولي. وفي عام ١٩٨٩ مثلاً، كان من المفترض ان تقوم الدول الافريقية الاشد فقراً بدفع نحو ٤٣% من صادراتها خدمة لديونها الخارجية، بينما قامت الدول ذات الدخول العالية في افريقيا بدفع نحو ٥١% من قيمة صادراتها.

والحقيقة انه بالرغم من اهمية عشرات التقارير الاقتصادية التي تصدر كل عام من منظمات مالية ونقدية دولية واقليمية حول مؤشرات اداء اقتصاديات دول افريقيا فان معظم هذه التقارير تركز على الاسباب الاقتصادية التي تؤثر بالسلب في اداء اقتصادات دول القارة في حين ان غالبية العوامل الاقتصادية لدول القارة اسبابها سياسية. ونموذج جيد على مثل هذه التقارير ذلك الذي صدر من بنك

---

(٤٧) ابراهيم احمد عرفات، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٠.

الصادرات والواردات الافريقية، والذي يؤكد هبوط تجارة افريقيا مع العالم الخارجي في عام ١٩٩٩ بمقدار ٣,٦% بالمقارنة مع ارقام العام السابق له[٤٨].

وتقدر مساهمة افريقيا جنوب الصحراء (باستثناء جنوب افريقيا) في التجارة العالمية في التسعينيات بـ(١%) فقط (تبعاً لتقارير الانكتاد ١٩٩٧) وهي تحصل على اقل من (٦) من المائة من الاستثمارات الخارجية المباشرة، وحصيلتها من دول جنوب الصحراء من التليفونات مثلاً لا تتجاوز (١٥) خط تليفون لكل الف من السكان، في مقابل المتوسط الذي يبلغ (١٣٣) خط تليفون لكل الف من السكان[٤٩].

ثانياً: المعوقات الخارجية[٥٠]:

طرحت التغيرات التي شهدها النظام السياسي الدولي مسألة التحول الديمقراطي في افريقيا قضية مضافة الى القضايا والمشكلات التي تعانيها بلدان القارة الافريقية، ذلك ان اغلب هذه البلدان ما تزال تعاني الكثير من المشكلات سواء اكانت تلك المتعلقة بقضايا التنمية السياسية او المتعلقة بقضايا الحكم او تلك المتعلقة بمشكلات الحدود..

فرضت البيئة الخارجية التحول الديمقراطي على بلدان افريقيا، على الرغم من غياب او عدم توفر الشروط الموضوعية لعملية التحول الديمقراطي داخل معظم بلدان افريقيا، وهذا يعني اننا امام بيئة خارجية تحاول فرض صيغة لشكل حكم غير اخذه بعين الحسبان الشروط اللازمة لهذه الدولة او تلك ومدى امكانية نجاح او فشل تلك الصيغة.

عليه، فان تأثر بلدان افريقيا بالبيئة الدولية فرض عليها الاخذ بالتحول الديمقراطي لاسباب قد تكون خارجة عن ارادتها فشرعت باجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية. اما لحاجة النخب السياسية في افريقيا للبقاء في الحكم، او لحاجتها الى المساعدات الاقتصادية التي غالباً ما تكون مشروطة بتغيير نظمها السياسية والاقتصادية.

لذلك فان عملية التحول الديمقراطي ستكون مشكلة/ازمة تعانيها بلدان افريقيا، طالما ان حكومات ونظم تلك البلدان ستجد نفسها ذاهبة باتجاه تطبيق صيغة لنظام حكم غير مستعدة اصلاً لتطبيقها. بعبارة اخرى ان ما تحاول ان تفرضه الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية قد لا يجد له صدى من حيث ايجابية النتائج المترتبة على مجمل العملية الديمقراطية، وان وجد له صدى فان جدواه ستكون متباينة، وتكون هنالك اكثر من نتيجة (وهو ما ذكر قبلاً عند الحديث عن

---

(٤٨) خالد عبد العزيز الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٣.

(٤٩) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

(٥٠) معظم الافكار الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من: خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سبق ذكره.

وقع الديمقراطية على بلدان افريقيا). وهذا يعني ان عملية التحول الديمقراطي ان لم تكن نتاجاً طبيعياً لتطور المجتمع، فان آثارها ستكون متباينة وقد تدخل بلدان افريقيا في ازمة شرعية حادة على خلفية التحول الديمقراطي بسبب الصراعات القبلية والاثنية التي تزخر بها فضلاً عن صعود شرائح اجتماعية تطالب باشراكها في الحكم.. وبالاضافة الى تلك الاسباب، فان معوقات التحول ستجد عوامل تغذية عدم استقراها في المؤثرات الخارجية الفاعلة فيها.

يمكن التأكيد على الدور السلبي للعوامل الخارجية من خلال التأكيد على الدور الامريكي في فرض التحول الديمقراطي. ففي وقت كانت فيه الولايات المتحدة تدعم انظمة حكم ديكتاتورية في ارجاء مختلفة من العالم ومنها افريقيا- لاحظ هنا ان المعيار هو مصلحة الولايات المتحدة الامريكية هذا النظام او ذاك دون الاعتماد على معيار الحكم الرشيد او الديمقراطي-واضعفت الولايات المتحدة من خلال الانظمة الديكتاتورية المقدرة التنظيمية في الكثير من المجتمعات الافريقية للقوى المناهضة لها مثل النقابات والاحزاب والتنظيمات الجماهيرية، بمعنى اخر تغييب اي دور للمعارضة.

في حين صارت مصلحة الولايات المتحدة الامريكية تتطلب اليوم انظمة لها قدر من الاستقرار ومقدرة على منع تغيير جذري يخرج دول العالم الثالث عموماً ودول افريقيا خاصة من نطاق تبعيتها. وقد رأت الولايات المتحدة ان الفرصة سانحة في مطلع الثمانينيات لادخال قدر من "الديمقراطية المقيدة". مما يقوي الانظمة التابعة لها دون احداث تغيير جذري في التوجهات الاقتصادية والسياسية لتلك الانظمة[٥١].

وتبعاً لذلك صار التأكيد على اهمية "الديمقراطية" من الولايات المتحدة الامريكية من صميم الاستراتيجية الامريكية، "فاستراتيجية الامن القومي الامريكي لعام ٢٠٠٢ اكدت مجدداً على اهمية الديمقراطية لاهداف السياسة الخارجية الامريكية، واشارت الوثيقة الخاصة بهذه الاستراتيجية الى ان استراتيجية الامن القومي الامريكية يجب ان تنظر الى الخارج لاحتمالات توسيع رقعة الحرية، واوضح التقرير انه يجب على الولايات المتحدة ان تستغل مساعداتها الخارجية لتشجيع الحرية وتأييد من يناضلون من اجلها دون عنف، والتأكيد على ان الدول التي تتحرك صوب الديمقراطية سيتم مكافأتها مقابل الخطوات التي تتخذها. كان هذا اقوى بيان مؤيد للديمقراطية تضمنته استراتيجية الامن القومي الامريكي، وهي حقيقة تم تجاهلها بشكل شديد في خضم الغضب المتمثل في دعوة هذه الوثيقة لشن ضربات وقائية[٥٢].

---

(٥١) جورج جقمان، مرجع سبق ذكره، ص٢٤.

(٥٢) علاء جمعة محمد، محاربة الارهاب عن طريق تشجيع الديمقراطية: في

الخاتمة

ان التحديد المسبق للديمقراطية المراد فرضها على افريقيا، وتحديداً على وفق النموذج الليبرالي حمل بين طياته عوامل تعثر التحول تجاه الديمقراطية لاسيما وان هذا الفرض جاء مترافقاً ومتزامناً مع وجود الكثير من المشكلات التي تعانيها بلدان القارة الافريقية، فضلاً عن ذلك فان هذا الفرض يتناسى اصلاً السياق التاريخي الذي مرت به بلدان اوروبا وامريكا، وكيف يتغاير مع السياق التاريخي الذي مرت به بلدان افريقيا.

وتبعاً لذلك صار مستقبل التحول الديمقراطي في افريقيا رهين بمسألتين هما: المسألة المتعلقة بافريقيا نفسها، لاسيما فيما يتعلق بمدى قدرة دولها على ان تجعل من التحول الديمقراطي خدمة لمجتمعاتها وليس استجابة لمطالب خارجية لا تراعي خصوصية المجتمعات الافريقية. والاخرى تتعلق بمدى جدية الولايات المتحدة على تحويل بلدان افريقيا الى بلدان "ديمقراطية" وهو ما يمكن التشكيك به لاسيما وان الدافع الرئيس وراء تشجيع "الديمقراطية المقيدة" في افريقيا هو لاسباب امريكية صرفة، وهذا شأنها، ولكن ما هو ليس شأنها هو ان يكون ذلك الدفع باتجاه التحول الديمقراطي وسيلة للهيمنة على القارة الافريقية، فالكثير من الشعارات التي ترفعها من قبيل الديمقراطية، حقوق الانسان، التدخل لاغراض انسانية لم تكن في حقيقتها الا عناوين جديدة للتغلغل في افريقيا، وكأن هذه العناوين وسائل لاحلال نفوذ امريكي بدلاً من النفوذ الغربي.

اذ وبعد مرور عقد او يزيد على التحولات الديمقراطية في معظم دول القارة الافريقية، رصد التقرير السنوي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ لبرنامج الامم المتحدة تراجعاً للديمقراطية. ويسجل التقرير ان عدد الدول الافريقية التي اخذت بنظام سياسي يقوم على الانتخاب والتعددية بلغ (٢٩) بلداً من بين (٤٢) بلداً تتوافر عنها معلومات بهذا الصدد. وذكر التقرير ان هناك (١٣) بلداً في افريقيا تدخل فيها الجيش في السياسة منذ عام ١٩٨٩، فضلاً عن كثير منها في حروب اهلية، ولتراجع الديمقراطية تراجعت التنمية.

واخيراً ما المطلوب اذا سلمنا ان النموذج الديمقراطي المراد تطبيقه على وفق النموذج الليبرالي الغربي ساري المفعول ولابد من الاخذ به لاسباب ذكرت قبلاً--لانتشال دول القارة الافريقية من مأزقها--لابد من التركيز على الواقع الافريقي

---

www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1.

في التطبيق، ومحاولة الافادة من المبادئ العامة للديمقراطية والتي يمكن تطبيقها على أي مجتمع والابتعاد عن المبادئ التي تتعارض مع واقع المجتمع الافريقي لهذه الدولة او تلك. ولعل من بين المبادئ التي ينبغي مراعاتها ما يأتي:

١. ان يكون النموذج الديمقراطي المراد تطبيقه يراعي الخصوصية في هذه الدولة او تلك.
٢. تعزيز الجانب السايكولوجي (النفسي) المتعلق بسلوك الفرد والجماعة تجاه الديمقراطية.
٣. تعزيز الجانب المؤسسي الذي يكفل للفرد والجماعة قواعد العملية الديمقراطية ونزاهتها لاسيما فيما يتعلق بالانتخابات، والمساواة بين افراد المجتمع في الحقوق السياسية والمدنية.
٤. الايمان بالتعددية السياسية واهدافها التي تكفل تداول السلطة، وحرية التغيير..
٥. انشاء مؤسسات المجتمع المدني وتعزيزها كضامن للحريات الاساسية لكل اعضاء المجتمع بلا تفضيل او تمييز، وفي الوقت نفسه تدافع عن المجتمع ومؤسسات الدولة.